تحويل التكنولوجية و البعد "السوسيوثقافي" المفقود

معمر ونوقي جامعة زيان عاشور

الملخص:

في هذا المقال يحاول الباحث إبراز جملة النقائص و السلبيات التي اعترضت عملية التصنيع في الجزائر، منطلقا من حقيقة أن تقل التكنولوجيا كان دوما يصاحبه استعارة أشكال تنظيمها، و التي لم تكن إلا لتعكس قيم ورموز المجتمع الذي أوجدها و أوجد الأدوات الإنتاجية التي تجسدها .هذا الواقع أوجد تعارضا و صراعا بين قيم ثقافية وافدة تعبر عنها قواعد التنظيم و أخرى محلية تعكس يوميا ممارسات العمال في مواقع العمل.

Résumé:

Cet article vise à mettre l'accent sur les différents problèmes liés au processus d'industrialisation qu'a connu l'Algérie ; partant du fait que le transfert de la technologie a été toujours suivi par des modes d'organisations qui lui sont propres et qui ne reflètent pas les valeurs et les symboles culturels des travailleurs. Situation qui s'est traduite par une confrontation socioculturelle sur les lieux de travail

مقدمة:

لقد كان للارتباط الوثيق بين التقنية وأشكال تنظيم العملية الإنتاجية داخل المنشأة أن أدى ذلك إلى أن يرافق ما أعتبر بالتكنولوجيا المستوردة ,أشكال تنظيمها كامتداد طبيعي دون أن يثير ذلك أي تحفظ من جانب المشرفين على المشروع التصنيعي بالبلاد قناعة من هؤلاء أن التكنولوجيا تعد حيادية و أن أشكال تنظيمها عالمية الطابع صالح تطبيقها في أي مكان ,غير أن هذه القناعة بددها الواقع العملي داخل المنشأة الجزائرية، إذ طرح هذا التنظيم بالنسبة للعمال الجزائريين تحديا كبيرا بفعل التباين الموجود بين منطق هؤلاء العمال في العمل و المنطق الذي تحمله هذه التكنولوجية كانعكاس للقيم الثقافية والاجتماعية للمجتمع الذي أوجدها.

خصوصية العلم والتكنولوجيا:

تعتبر التكنولوجيا الصورة التطبيقية للعلم والذي ينتقل من كونه مجرد أفكارونظريات و معارف مجردة إلى تقنيات إنتاجية مجسدة ومطبوعة بثقافة المجتمع الذي أوجدها وبسلوكات أفراده وقيمه المختلفة، وهذا ما يميز بين العلم من حيث كونه إنساني وعالمي وبين التكنولوجيا من حيث كونها ناسية تقترن بمجتمع دون غيره، الشيء الذي استحال معه – كما ذهب إليه" سمير أمين " – " المحراء تحليل علمي ودقيق للمشاكل المترتبة عن التكنولوجيا وعن نقلها المجتمل دون الإمعان والتدقيق مسبقا في تاريخ العلاقات بين العلم والتقنية وبين الإنتاج و المجتمع". 1

وإذا أردنا تحديد العلاقة بين العلم والتكنولوجيا، فإنه يمكن القول بأن العلم إنما يمثل المعرفة المنظمة التي تحدف إلى اكتشاف الحقائق العامة، في حين تختص التكنولوجيا بتطبيق النتائج العلمية في مختلف مجالات الحياة العلمية منها والعملية، ومن ثم يتبين بأن العلم يتعلق بفهم الظواهر والأشياء بينما تتناول التكنولوجيا التطبيق العلمي للبحث والتطوير، مخترقة بذلك جدران المختبرات العملية بغية الخروج بنتائج أكثر فائدة وأهمية.

ومن جهة أخرى تتطلب التكنولوجيا قاعدة صناعية تشبه الجوقة الموسيقية الأوركسترا لكل عضو من أعضائها المهارة الكافية في استعمال آلته بالانسجام والتوافق مع الآلات الأخرى والتي يتحكم في عملها ككل قائد لفرقة موسيقية

كما أن العلم يمكن أن يكون متاحا للجميع وهذا عكس التكنولوجيا والتي لا يمكن الحصول عليها أو حيازتها بنفس السهولة و ولعلى مرد ذلك يعود إلى السرية الصناعية وما يسمى بحقوق الملكية الفكرية و كذا إلى خاصية الممارسة العلمية التي تتصف بها التكنولوجيا.

لهذه الاعتبارات كلها وغيرها، اعتبر العلم عالميا بطبيعته، في حين اعتبرت التكنولوجيا وليدة المجتمع الذي أوجدها ولقد ظهر ذلك جليا عند سعي الدول النامية إلى الحصول على التكنولوجيا إذ وجدت صعوبات جمة في اقتناء التقنيات وفي تشغيلها، في حين الأمور كانت أيسر عندما تعلق الأمر باقتناء العلوم الصرفة والمعرفة الناتجة عن الأبحاث في مختلف المجالات وهكذا قادت محاولات استيراد التكنولوجيا والتي كانت تستهدف استبدال طرائق وأدوات الإنتاج التقليدية إلى نتائج جد هزيلة في كثير من الأحيان وإلى مقاومة اجتماعية وإلى نقص في الفاعلية على مستوى التنفيذ وهو ما أرجعه " سمير عبده " :"إلى أن هذه التجديدات لم تكن دوما لتفهم على الفور على أنما مطابقة للحاجات المحلية وللعادات الثقافية)." 5

الجوانب الاجتماعية والثقافية للتكنولوجيا:

إن استيراد التكنولوجيا من طرف الدول النامية وغيرها بهدف إرساء سياسة تنموية عمادها التصنيع قد كشفت أن عمليات الاستيراد هاته لم تكن دائما بريئة، إذ تبين أن هذه التكنولوجيا كانت مشبعة بقيم المجتمعات التي أوجدتما، وفي هذا السياق ذهب الركر و آخرون "في كتابهم -علم الاجتماع الصناعي -إلى الملائمة لها، توازي أهمية الظروف المادية تماما من حيث أنها تساعد على تطوير نموذج أن ": التكنولوجيا قد أقحمت بقيم معينة ، تلك القيم التي تبرز وجود بعض المعايير أو قواعد التنظيم والسلوك والقيم معين للنسق الاجتماعي والاقتصادي "6

وقد برزت جليا مسألة الطابع المميز للتكنولوجيا المستوردة من خلال المشاكل التي طرحتها هذه الأحيرة على مستوى المراقبة والتحكم والتكيف مع مختلف جوانب التنظيم التي ترتبط بحا، ومنذ ذلك بدا الوعي بأن التكنولوجيا ليست مجرد شيء قابل للتحويل والمراقبة حسب الإرادة والمبتغى وليست كذلك مجرد آلات ومعدات مادية محايدة بالإمكان نقلها إلى أي مكان و استعمالها من طرف أي شعب، فالمسألة بعيدة كل البعد عن ذلك، فقد أظهر لنا الواقع أن التكنولوجيا شيء معقد وأصيل يتعدى حدود كونه كومة من الآلات والمعدات الرأسمالية، بل يتشكل إلى جانب هتذه العناصارتباطا وثيقا بنمط الإنتاج الذي تولدت فيه تلك التجهيزات في حقبة تاريخية معينة، اعتبار أن " النظام التقني والذي يعد محور العملية الإنتاجية لم يرى النور في المجتمع الذي نبع منه الاستد طويل تطلب معايير ثقافية تتوافق والمعايير الثقافية المهنية السائدة في المجتمع نفسه"

وهذا ما يعكس البعد المزدوج للتكنولوجيا من حيث كونها ليست بمسار تقني خالص ولا اجتماعي بحت ولكن كليهما معا، متداخلين فيما بينهما مشكلين ما نسميه ونطلق عليه " بالتكنولوجيا "والتي تمثل في واقع الأمر " استخدعلى الوسائل الموجودة تحت تصرفه بما يتماشى وثقافته ومعاييره الخاصة بالقيم. "ام مجتمع معين لمعارفه العلمية في مرحلة زمنية معينة لحل مشكلات محددة تواجه تنمية هذا المجتمع بالاعتماد 8

وتبعا لذلك تكون كل تقنية حاملة لرموزها الثقافية والمتمثلة في العلاقات الاجتماعية وأشكال التنظيم وطرق التفكير ومختلف الممارسات الاجتماعية للمجتمع الذي شكلها، كما يكون من شأن نقل تقنية معينة من مجتمع إلى آخر – وحتى تتمكن من القيام بالدور الذي من أجله استوردت – يفترض سلفا إخضاع اليد العاملة المحلية للمنطق الاجتماعي الصناعي الحاص بهذه التقنية، أي بمعنى إخضاع العامل لعملية تقبل لجموع القيم والمعايير والقواعد الخاصة بالتكنولوجيا المستوردة على اعتبار " أن التقنية عبارة عن

تفاعل لعوامل إنتاجية، يكون فيها العامل الإنساني عاملا حاسما وليس مجرد عنصر هامشي، فبتصدير التكنولوجيا أو استيرادها تصدر أو تستورد بنيات اجتماعية وتصرفات إزاء العمل وكذا قيم ثقافية مختلفة وغير ذلك"... 9

تنظيم العمل و التفاعل الإجتماعي في السياق المحلى:

مع إقامة مصنع في الجزائر تنتقل معه العقلانية التكنولوجية كما صاغها المجتمع الغربي بكل خصوصياتما الثقافية و الإجتماعية و تبرز هذه العقلانية في النموذج المعقد للتنظيم و الذي يرتبط بالتكنولوجيا كجزء من العملية الإنتاجية الأمر الذي يطرح بالنسبة للعامل الجزائري تحديا ثقافيا و اجتماعيا يصعب هضمه و التكيف معه نظرا لما يتطلبه هذا التنظيم من قدر كبير من المعارف و المهارات والإجتماعية لعمالنا داخل المصنع من حيث كونما لا تعد ممارسات مجتمع صناعي يتحكم ما يتميز به من طابع تقني و بيروقراطي إلزامي صارم و متشبع بنزعة فردية و كذا نظرا لطبيعة الممارسات في العقلانية التكنولوجية، و يظهر ذلك جليا عند مباشرة العامل لعمله اليومي، إذ يتدخل بكل شخصيته و كيانه كشخص إحتماعي حاملا لنسق من القيم الثقافية المتحذرة في مجتمعه المحلي يتدخل إذا بدون أن يقتل حياته الروحية و دون أن يلغي وعيه و هذا عكس ما ينتظره منه لتنظيم العقلاني و الذي لا يؤمن بالتصورات و لا بالممارسات الصادرة عن الأفراد و الجماعات في سياقها النحلي و نظرا لتعارضها و التنظيم العلمي للعمل.

هذا التعارض بين منطقي العمل يدفع بالتنظيم المتضمن في التكنولوجيا إلى رفض تصورات العامل و ممارساته في سياقها المحلي و كذا الضغط عليه للتخلص منها و هو ما يعد بالإجراء شبه المستحيل خصوصا إذا علمنا أن " العمال على الرغم من أنهم يقضون جل حياتهم داخل المنشأة الصناعية أين يشتغلون إلا أنهم لا يتركون شخصياتهم و لا تاريخهم و لا حتى مشاريعهم في غرف تغيير الثياب، حتى وإن كان ذلك هو الهدف الذي سعت إلى تحقيقه أشكال الإستغلال التايلوري الأكثر عقلانية "10

هذا و يبقى العامل عندنا متمسكا بسلوكاته الإجتماعية داخل المنشآة إذا على الرغم من أن التنظيم يقيد تحركاته ما بين الورشات بترسانة من التشريعات فإننا نجده لا يتوان في التنقل إلى ورشة مجاورة لمؤازرة قريب أو تبادل أطراف الحديث مع زميل كل هذا يحدث في وقت ما تزال فيه الآلات تشتغل و ما يزال العمل لم ينته بعد دون أدني اكتراث لما ستؤول إليه التجهيزات أولما سيلحق بالعملية الإنتاجية برمتها... هذا النوع من السلوكات لا يمكن تفسيره إلا بالرجوع إلى مفهوم الجماعة بمنظور المجتمعات الريفية التقليدية، فالعامل على الرغم مما يشعر به من إستقلالية في العمل، يبقى يتملكه شعور مفاده أنه لا يساوي شيء بدون الإنتساب إلى الجماعة حيث يطبع العامل شعور قوي حسب" بيار بورديو " "بأن لا وجود له إلا داخل الجماعة و بما، فليس له وجود في حد ذاته إلا كضحص بذاته".

و هكذا و على إعتبار أن الأمور في الواقع تتم وفق المنطق الإجتماعي و الثقافي الخاص بالمجتمع المحلي لا وفق النسق العقلاني فإن المشرفين في المنشأة الصناعية الجزائرية لم يعودوا يترددون عند توزيعهم للمهام و الأدوار بين المجموعات العمالية من الأخذ بعين الإعتبار وجود علاقات إجتماعية بين الأفراد الذين سيشكلون مجموعات مهنية بحيث أصبحوا يجمعون مع بعض، العمال الذين تربطهم علاقات صداقة أو قرابة أو جيرة وغيرها من الصلات و بهذا الإجراء يكون هؤلاء المشرفين قد جمعوا في العلاقات التي تنظم المجموعات المهنية بين عامل التأهيل المنصوص عليه في التنظيم الرسمي و بين عامل إجتماعي لم يشر أو ينص عليه التنظيم العلمي للعمل نظرا لأن هذا الأخير يعد دخيلا على المجتمع يفتقد في جوهره للبعد الثقافي و الإجتماعي المحلي، فبالنسبة إليه العمال لا يعدون أن يكونوا مجرد أدوات لا روح لها، خلافا لمنطق العمل عندنا، و الذي يعطي مكانة متميزة للعلاقات الاجتماعية في العملية الإنتاجية نظرا لما لما من أهمية في نفوس الأفراد العاملين.

و تظهر إحدى وجوه هذه الأهمية مثلا حينما يتعلق الأمر بإعارة أداة عمل ما، فقد يحدث ألا يطلبها العامل من رفيق له في جماعته المهنية و يطلبها من صديق له في مجموعة أخرى أو من مسئول تربطه به علاقات شخصية كأن تكون احتراما متبادلا أو مجرد و و عبة أو لأنه زميله خارج مكان العمل، هذا النمط من سلوكيات قلما نعثر عليه في المنشآت الصناعية في المجتمعات الغربية صاحبة التكنولوجية فعندها لا تسود إلا العلاقات الرسمية بين مختلف فئات العمال في غالب الأحيان.

كما تولد عن الاحتكاك الاجتماعي ما بين العمال في نفس فرق العمل بروز نموذج جديد من التضامن إذ تحول القدماء من هؤلاء -بشكل غير رسمي إلى مكونين فعليين في أماكن العمل و بشكل أضحى معه العمال المبتدئين تلامذة هؤلاء المحضرمين أصحاب الخبرة و التجربة يستقون منهم كل المعلومات و يلتقطون منهم كل الممارسات و هذا خلال أدائهم لعملهم كما أن هؤلاء المبتدئين لا يترددون في طرح الأسئلة عليهم كلما خطرت ببالهم أشياء و أدوار أخرى تحول هذا المخضرم صاحب التجربة إلى زعيم و قائد غير رسمي، و ما الألقاب التي تطلق عليه إلا تتويجا عرفيا له.

كما أنه ووفق هذا المنطق لم يعد غريبا حسب " أحمد هني " أن نعثر في ورشات مصانعنا على ظواهر مثل الوشيات ما بين رفاق العمل ...و على علاقه بالمرؤوسين في أماكن العمل أقل ما يقال عنها أنها علاقة زابونية أكثر منها علاقة مرءوس برئيس، فغالبا ما يفضل العمال ربط علاقات مع مسؤوليهم أكثر منه فيما بينهم."

خاتمة -

إن هذه الممارسات ذات الخلفية الثقافية المحلية التي تشتعكس من بين ما تعكس وجود منطقين للعمل أحدهما حقيقي و رسمي و آخر غيرهدها مؤسستنا الصناعية لم تنص عليها التشريعات الدخلية و لم يتضمنها تنظيم العمل و لم يقرها مقاول المشروع تعكس من بين ما تعكس وجود منطقين للعمل أحدهما حقيقي و رسمي و آخر غير رسمي، يتعايشان في نفس المنشأ على الرغم من تعارضهما و تصارعهما، و كل منهما يسعى من جهته إلى إلغاء الآخر، فبالنسبة للمنطق الرسمي، فإنه يسعي إلى تكريس نفسه بإسم الشرعية و العقلانية في حين نجد أن المنطق المحلي يسعى إلى تثبيت نفسه و تهميش المنطق الأخر بدواعي إنسانية وواقعية.

الهوامش

1 - SAMIR AMIN – L'impérialisme et le développement inégal –éditions de minuit, 1973, p : 184

2- سمير عبده - العرب و التكنولوجيا - دار المعارف الجديدة، ط 1 .، بيروت1981 ص117

4-سمير عبده - مرجع سابق -ص...117

5- سمير عبده - مرجع سابق - ص...5

6- باركر و آخرون – علم الإجتماع الصناعي – ترجمة محمد على محمد و آخرون، دار المعرفة، الإسكندرية، 1979 ، ص20

7- ناجي سفير -محاولات في التحلل الإجتماعي، التشغيل، الصناعة، و التنمية -جزء 2، -ترجمة الأزهر بوغنبوز، د.م.ج، الجزائر 1989، ص71

8- سمير عبده - مرجع سابق - ص.15

9- ناجي سفير -مرجع سابق - ص367

10- SAMIR AMIN - op-cit - PP :192-193.10

11- حمد سليم قلالة – التغريب في الفكر و السياسة و الإقتصاد – المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1990 ، ص45

12- MOHAMED MEBTOUL – discipline d'usine, productivité et société en Algérie – O.P.U, Alger 1986, P: 58